اخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

15– 22 فبراير

العـــدد : 8

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

منح أولوية السداد لـ "الدائنين الجدد" من أبرز تعديلات قانون الاعسار في دبي

أكد صندوق النقد الدولي ان التعديلات التي تم ادخالها على قانون الاعسار الخاص بمركز دبي المالي العالمي بما يتناسب مع وضع عملية إعادة هيكلة ديون دبي العالمية لاقت ترحيباً من الدائنين وبخاصة البنود المعنية بالسماح للجنة القضائية المعنية بالقضية بفرض الترتيبات الطوعية على المعترضين من الدائنين في حال تم الاتفاق على هذه الترتيبات بموافقة ثلثي الدائنين (من حيث القيمة) أو من يحوزون حقوق المساهمين . وأضاف الصندوق ان من شأن هذه التعديلات ان تسهم في المساعدة على إعادة الهيكلة للدين في ذات الوقت الذي ستسهم فيه في حماية حقوق الدائنين ومن التعديلات الأخرى المهمة اتاحة امكانية اتخاذ قرار أوتوماتيكي رسمي بتأجيل سداد الديون بحيث ينطبق على جميع الدائنين سواء من خلال اخطار من الشركة أو أي من الشركات التابعة لها حول اعتزامها تقديم عرض للدائنين . وكذلك التعديل الخاص بمنح وضع الأولوية في السداد للدائنين الذين يبدون استعداداً لتوفير تمويل جديد خلال فترة الترتيب التطوعي وفقاً لشروط محددة . ومن بين التعديلات الفعالة بحسب الصندوق كذلك التقنين المنفصل للدائنين وأصحاب حقوق المساهمين على مستوى حقوق التصويت ومنحهم حق الاعتراض على أية عروض أو ترتيبات لا يرون انها تصب في مصلحتهم . وأخيراً منح دبي العالمية الحق في استئناف أو رفض أية عقود أو عقود ايجار لم تنته فترتها بعد وذلك بعد موافقة اللجنة القضائية .

تعليق

فى ستمبر الماضى اعتمد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبى "رعاه الله"، تعديلات "قانون مركز دبى المالى العالمى للشركات" و" قانون مركز دبى المالى العالمى للإعسار". وتطال تعديلات قانون الشركات بعض متطلبات التسجيل التى حددها مسجل الشركات فى "مركز دبى المالى العالمى"، بينما تتناول تعديلات قانون الإعسار تطبيقات وإجراءات متعلقة بتصفية شركات الخلية المحمية، وهى منظومات للتأمين الذاتى توفر طريقة بسيطة وحلاً اقتصادياً للشركات الراغبة فى تأسيس وحدات تأمين ذاتى. وتشمل تعديلات قانون الشركات: إلغاء شرط الموافقة على النظام الأساسى للشركة من قبل مسجل الشركات فى مركز دبى المالى العالمى، ومتطلب البيان المالى السنوى لفروع الشركات. ويوفر القانون أيضًا توضيحات حول حقوق المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة بالمشاركة فى اجتماعات المساهمين أو أعضاء مجلس الإدارة.أما تعديلات قانون الإعسار، فتشمل بعض التعديلات الطفيفة الناجمة عن إدخال التعديلات المقترحة على قانون الشركات، وعن أنظمة الإعسار المعدلة لعام 2009.

المصدر: الخليج

الدولية

صناعة النقل الجوي خسرت 11 مليار دولار عام 2009
صفحة 02 ◄

قفزة مفاجئة لطلبات اعانة البطالة الامريكية الاسبوع الماضي
صفحة 02 ◄

الاقليمية

ارتفاع ديون اليمن الخارجية الى 6.029 مليار دولار في 2009
صفحة 03 ◄

الجزائر تقول لن تستخدم الاسعار الفورية في عقود الغاز
صفحة 03◄

المحلية

676 مليار دولار حجم صناديق الإمارات السيادية
صفحة 04 ◄

6مبادلة: لا خطط لسندات والصندوق يعيد تمويل قرض بملياري دولار
صفحة 04◄

المقال اليومي : المشروعات الصغيرة و المتوسطة
صفحة 05 ◄

أياتا: صناعة النقل الجوي خسرت 11 مليار دولار عام 2009

توقع خبراء أن تصل خسائر شركات الطيران العالمية خلال العقد الماضي إلى نحو 50 مليار دولار، فيما بلغت خسائرها خلال العام الماضي حوالي 11 مليار دولار، ورغم انخفاض حركة نقل الركاب العالمية بنسبة 3.5 في المائة خلال عام 2009، إلا أن شركات الطيران العربية زادت من حركة نقلها بنسبة 11.2 في المائة، وفق تقارير. فقد أعلن نائب رئيس الاتحاد الدولي للنقل الجوي "أياتا" للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مجدي صبري، أن حجم الخسائر التي منيت بها صناعة النقل الجوي في العالم خلال عام 2009 بلغت 11 مليار دولار.وتوقع صبري، على هامش المؤتمر السنوي السادس والأربعين لشركة "الملكية الأردنية" للطيران الذي بدأ أعماله السبت، إن تصل خسائر شركات الطيران في العالم خلال عام 2010 إلى 6.5 مليار دولار، وأضاف أن الشركات العربية كان وضعها أفضل بكثير من الشركات العالمية، حيث زادت حركة نقل الركاب في المنطقة العربية في عام 2009 بنسبة 11.2 في المائة، مقابل انخفاض في سائر أنحاء العالم بنسبة 3.5 في المائة. وأرجع صبري هذه الزيادة التي حققتها الشركات العربية إلى عدة عوامل في مقدمتها أن الأزمة المالية العالمية لم تؤثر بشكل كبير على الدول العربية مثل باقي مناطق العالم الأخرى، إلى جانب تقديم شركات الطيران العربية لخدمات وبنية تحتية على مستوى راق.

المصدر: **CNNArabic :**

ارتفاع معدل بناء مساكن في امريكا في يناير

أظهر تقرير حكومي يوم الاربعاء أن معدل البدء في بناء مساكن بالولايات المتحدة ارتفع في يناير أكثر من المتوقع الى أعلى مستوى في ستة اشهر في حين تراجعت تراخيص البناء أقل بقليل من المتوقع. وقالت وزارة التجارة ان معدل البدء في بناء المساكن زاد 2.8 في المئة الى 591 ألف وحدة وهو رقم معدل ليناسب التغيرات الموسمية بعد تراجعه في الشهر الماضي بسبب الطقس. وكان محللون توقعوا في مسح اجرته رويترز نمو المعدل الى 580 ألف وحدة. وجرى تعديل معدل البدء في بناء مساكن في ديسمبر بالزيادة الى 575 ألف وحدة من 557 ألف وحدة في تقرير سابق. ومقارنة مع يناير 2009 زاد المعدل 21.1 في المئة مسجلا أكبر زيادة منذ ابريل 2004. وتراجعت تصاريح البناء - التي تعد مؤشرا على نشاط انشاء المساكن في المستقبل - 4.9 في المئة الى 621 ألف وحدة في الشهر الماضي بعد ارتفاعها في ديسمبر الى أعلى مستوى في 14 شهرا عند 653 ألف وحدة حسبما قالت وزارة التجارة. وكان محللون توقعوا انخفاضها الى 620 ألف وحدة

المصدر: **Reuters :**

صندوق النقد يعتزم بيع 191.3 طن من الذهب

قال صندوق النقد الدولي انه سيبدأ قريبا بيع 191.3 طن من الذهب المتبقي ضمن خطته لتدبير موارد جديدة للاقراض ويقول متعاملون انه قد يبحث عن مشترين بين بنوك مركزية آسيوية. لكن تراجعا بنسبة واحد بالمئة في أسعار الذهب اثر اعلان النبأ يوم الاربعاء جدد أيضا المخاوف من زيادة في المعروض بعد أربعة أشهر تقريبا من شراء الهند 200 طن لترتقي حيازاتها من المعدن الى المركز العاشر بين البنوك المركزية على مستوى العالم. وقال الصندوق ان مبيعات السوق المفتوحة التي تأتي في اطار برنامج بدأ العام الماضي لتعزيز موارده من أجل الاقراض "ستجري بشكل تدريجي وعلى مدى زمني" لتفادي احداث تشوهات في سوق الذهب. وأبقى صندوق النقد الباب مفتوحا للبنوك المركزية لمواصلة شراء الذهب بشكل مباشر منه وارتفع سعر الذهب 20 في المئة على مدى العامين الاخيرين. وفي أوائل ديسمبر كانون الاول الماضي ساعدت التوقعات بمزيد من عمليات الشراء من جانب البنوك المركزية في موجة صعود الى مستوى قياسي فوق 1200 دولار. كان صندوق النقد الدولي أعلن العام الماضي أنه سيبيع 403.3 طن من الذهب أي نحو ثمن المخزون الاجمالي وذلك لتنويع مصادره للدخل وزيادة الاقراض منخفض التكلفة الموجه للفقراء.

المصدر: **Reuters :**

قفزة مفاجئة لطلبات اعانة البطالة الامريكية الاسبوع الماضي

أظهر تقرير حكومي يوم الخميس زيادة حادة مفاجئة في عدد العمال الامريكيين المتقدمين بطلبات للحصول على اعانات بطالة الاسبوع الماضي مما يعد انتكاسة لآمال اقتراب نمو الوظائف في الاقتصاد. وقالت وزارة العمل الامريكية ان طلبات اعانات البطالة الجديدة زادت 31 ألفا الى 473 ألفا على مدى الاسبوع المنتهي في 13 فبراير شباط من 442 ألفا معدلة بالزيادة في الاسبوع السابق. وتوقع محللون استطلعت رويترز آراءهم ترجع الطلبات الى 430 ألفا. كانت القراءة الاولية للاسبوع السابق 440 ألفا. وقال مسؤول بوزارة العمل ان حالة الطقس لم تمنع الناس من تقديم الطلبات نظرا لان 95 في المئة من الطلبات الجديدة يقدم الان عبر الانترنت أو بالهاتف. وتراجع متوسط أربعة أسابيع الذي يقدم صورة أدق لسوق العمل 1500 الى 467 ألفا و500 طلب. ولم يتغير عدد المستمرين على قوائم الاعانة عند 4.56 مليون للاسبوع المنتهي في السادس من فبراير.

المصدر: **Reuters :**

22 فبراير 2010

ارتفاع ديون اليمن الخارجية الى 6.029 مليار دولار في 2009

أفادت بيانات حكومية يوم الاحد أن ديون اليمن الخارجية ارتفعت العام الماضي 135 مليون دولار لتصل الى 6.029 مليار دولار مقارنة مع 5.894 مليار دولار في 2008. وأظهرت البيانات المالية السنوية للبنك المركزي اليمني أن مؤسسات وصناديق التمويل الدولية جاءت على رأس قائمة الدائنين لليمن بمبلغ 3.154 مليار دولار. ومن بين هذه المؤسسات والصناديق هيئة التمويل الدولية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية "ايفاد" وصندوق النقد الدولي وصندوق أوبك والبنك الاسلامي للتنمية والاتحاد الاوروبي. وبحسب البيانات حلت الدول الاعضاء في نادي باريس في المرتبة الثانية لدائني اليمن بمقدر 1.743 مليار دولار منها 1.212 مليار دولار لروسيا وحدها و270 مليون دولار لليابان في حين توزع باقي المديونية على الولايات المتحدة وفرنسا وايطاليا واسبانيا والدنمرك وهولندا وألمانيا. واحتلت الدول غير الاعضاء في نادي باريس المرتبة الثالثة لدائني اليمن بنحو 5 ر933 مليون دولار الجزء الاكبر منها لصندوق التنمية السعودي بمبلغ 372.4 مليون دولار و273 مليون دولار للصين و133.4 مليون دولار للصندوق الكويتي في حين توزع باقي الديون على الصندوق العراقي والجزائر وبولندا وكوريا الجنوبية

المصدر: **Reuters :**

ارتفاع معدل التضخم السنوي في البحرين الى 1.8% في يناير

أظهرت بيانات يوم الاحد أن معدل التضخم السنوي في البحرين ارتفع الى 1.8 في المئة في يناير من 1.6 في المئة في ديسمبر بفعل ارتفاع أسعار المواد الغذائية ليسجل أعلى مستوى له منذ سبتمبر على أقل تقدير. وذكرت الادارة المركزية للمعلومات أن مؤشر أسعار المستهلك في البحرين سجل 111.5 في يناير بزيادة 0.36 في المئة مقارنة بديسمبر. وارتفعت أسعار المواد الغذائية 0.55 في المئة في يناير مقارنة بالشهر السابق بينما ارتفعت أسعار الملابس 0.96 في المئة بينما استقرت أسعار المساكن وخدمات المياه والكهرباء. وأثرت الازمة المالية العالمية على أسعار المستهلكين في أنحاء دول الخليج العربية العام الماضي بعد أن بلغت ذروتها في 2008 فيما تعاني بعض الدول مثل الامارات العربية المتحدة من انكماش مؤقت في الاسعار. ويتوقع المحللون أن تواصل أسعار الغذاء الضغوط على التضخم في الخليج لكن ضعف الطلب على المساكن وتراجع نمو الائتمان سيبقيان نطاق ارتفاع الاسعار محدودا. والشهر الماضي قال محافظ المصرف المركزي البحريني رشيد المعراج ان المصرف لا يتوقع أي ضغوط تضخمية فورية في المملكة .

تعليق

يمكن تعريف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والمؤثر في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد. ويمكن احتساب معدل التضخم كما يلي:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار للسنة الحالية} - \text{المستوى العام للأسعار للسنة الماضية}}{\text{المستوى العام للأسعار للسنة الماضية}} \times 100$$

وتجدر الإشارة إلى أن التضخم يجب أن يرتبط بارتفاع مستمر في أسعار جميع (أو معظم) السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد وأن يكون هذا الارتفاع في صورة مستمرة ولفترة زمنية طويلة وليس ارتفاعاً مؤقتاً وكذلك يجب أن يكون هذا الارتفاع مؤثراً في ميزانية الأفراد بحيث يؤدي الارتفاع في المستوى العام للأسعار إلى انخفاض القوة الشرائية للأفراد.

المصدر: **Reuters :**

الجزائر تقول لن تستخدم الاسعار الفورية في عقود الغاز

قالت شركة الطاقة الوطنية الجزائرية سوناطراك يوم الاحد انها ستجعل عقودها لتصدير الغاز أكثر مرونة استجابة لهبوط الطلب لكنها لن تتبع خطى منافسيها في بيع الغاز بالاسعار الفورية للسوق. وقالت شركة جازبروم الروسية المصدرة للغاز الاسبوع الماضي انها قررت بيع بعض كميات الغاز الى أوروبا بالاسعار الفورية بعد أن أجبرها تراجع الطلب على التخلي عن تقليد طويل الامد في الصناعة بربط أسعار الغاز بالنفط. وردا على سؤال عما اذا كان ذلك سيدفع سوناطراك لسلوك مماثل قال فغولي "لا ... لدينا طاقة فائضة فيما يتعلق بالعقود. من وقت لاخر نبيع بالاسعار الفورية. لكن هذا لا يعني أننا سنغير سياستنا فيما يتعلق بالعقود طويلة الاجل." وقال للصحفيين على هامش مؤتمر للطاقة انه الشركة تتبنى بالفعل الان موقفا يتسم بمزيد من المرونة وتتجه نحو عقود مدتها الزمنية أقل تبلغ أربع أو خمس سنوات بدلا من عشر سنوات أو أكثر. وقال ان ذلك سيتيح للشركة مرونة العودة الى السوق الفورية اذا تطلب الموقف في السوق ذلك. وتمد سوناطراك أوروبا بنحو 20 في المئة من احتياجاتها من الغاز. وقال فغولي ان الشركة تعمل بصورة طبيعية رغم التحقيق القضائي. وقال "لم نلحظ أي اضطراب سواء على مستوى الانتاج أو على مستوى التسويق أو على مستوى علاقاتنا مع الشركاء الاجانب." وأجاب بالنفي عندما سئل ان كانت سوناطراك قررت تجميد عقود مع شركائها الاجانب بسبب التحقيق. وقال فغولي ان ايرادات سوناطراك بلغت نحو 43 مليار دولار العام الماضي مقابل 76 مليار دولار في 2008. وجاء الرقم منسجما مع التوقعات بعد تراجع أسعار النفط والغاز العالمية الى حوالي نصف مستوياتها القياسية المرتفعة التي سجلتها في 2008.

المصدر: Reuters :

676 مليار دولار حجم صناديق الإمارات السيادية

تصدر جهاز أبوظبي للاستثمار (أديا) صناديق الاستثمار السيادية في منطقة الشرق الأوسط، بحسب تقديرات معهد صناديق الاستثمار السيادية . يقدر المعهد القيمة الاجمالية لأصول "أديا" بحوالي 627 مليار دولار في 2009، ما يعادل حصة 39% من أصول صناديق الاستثمار السيادية في الشرق الأوسط . ووفقاً لبيانات المعهد تقدر القيمة الاجمالية لأصول صناديق الدولة السيادية في 2009 بحوالي 676،5 مليار دولار، أي ما يعادل حصة 41% تقريباً من اجمالي أصول صناديق الاستثمار السيادية في المنطقة . وأظهرت احصاءات المعهد لعام 2009 أن صناديق الاستثمار السيادية من منطقة الشرق الأوسط تستحوذ على حصة 44% من إجمالي أصول صناديق الاستثمار السيادية في العالم أو ما يعادل 1،66 تريليون دولار . وتقدر أصول مؤسسة دبي للاستثمار الحكومية ب 19.6 مليار دولار، و"مبادلة" ب14.7 مليار دولار، و"أيبيك" ب 14 مليار دولار، وهيئة رأس الخيمة للاستثمار ب1.2 مليار دولار . وخليجياً تقدر أصول مؤسسة الاستثمارات السيادية الخارجية السعودية ب431 مليار دولار، وجهاز الاستثمار الكويتي ب202.8 مليار دولار، وجهاز قطر للاستثمار بـ 65 مليار دولار .

تعليق

تعرف الصناديق السيادية بأنها مجموعة أصول مملوكة للدولة تدخل في استثمارات بارزة في اقتصادات العالم، وتعتبر الصناديق السيادية وسيلة مهمة للمساعدة في إعادة تدوير فوائض الأسواق الناشئة للدول المصدرة للنفط. وعلى الرغم من أن هذه الصناديق الاستثمارية لا تمثل ظاهرة جديدة. أصبحت هذه الصناديق تمتلك حصصاً كبيرة نسبياً في شركات أميركية وأوروبية عملاقة، وذلك بعد الخسائر الكبيرة التي منيت بها المؤسسات جراء أزمة الرهن العقاري الأخيرة في الولايات المتحدة، كمجموعة سيتي غروب ومورغان ستانلي وميريل لينش وغيرها العديد من الشركات. فهيئة أبوظبي للاستثمار على سبيل المثال قامت في أواخر شهر نوفمبر بشراء حصة مقدارها 9 ،4% في مجموعة سيتي غروب بمبلغ 5,7 مليارات دولار لتصبح أكبر المساهمين فيها، وهي بذلك أعادت ضخ الحياة في هذه المجموعة بعد تعرضها للإفلاس، ومثلها الصين وسنغافورة والكويت ودبي والمملكة العربية السعودية، فجميع هؤلاء المستثمرين يمتلكون عبر الصناديق السيادية حصصاً كبيرة في أكبر وأهم هذه الشركات العملاقة.

المصدر: **الخليج**

صندوق النقد: ديون دبي تعد تحديا أمام اقتصاد الإمارات

اعتبر صندوق النقد الدولي أن إعادة هيكلة ديون إمارة دبي، تعد تحديا كبيرا أمام اقتصاد الإمارات العربية المتحدة، لكنه قال إن احتمالات النمو لثاني أكبر اقتصاد عربي لا تزال مناسبة. وكانت دبي فاجأت الأسواق في نوفمبر، عندما قالت إن شركات تملكها الحكومة عاجزة عن السداد، وتريد تأجيل أقساط ديون مستحقة عليها، هي جزء من نحو 80 مليار دولار تنوء تحتها الحكومة، والشركات التابعة لها. ولا تزال مجموعة "دبي العالمية،" تعمل على إعداد خطة لإعادة هيكلة ديون بقيمة 22 مليار دولار، وسط ترقب في الأسواق وعدم وضوح لنتائج التي ستؤول إليها خطة إعادة الهيكلة. وقال الصندوق في بيان الأربعاء أن "كثيرا من المسؤولين التنفيذيين امتدحوا السلطات الإماراتية لاستجابتها الحاسمة للصدمات الناجمة عن الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط. وكان الصندوق قال الشهر الماضي انه من المرجح أن تشهد الإمارات نموا لمعدل الناتج المحلي الإجمالي بين صفر وواحد في المائة هذا العام. ويوم الثلاثاء الماضي، قالت وكالة موديز للتصنيف الائتماني، إن الخيار الأمثل أمام مجموعة "دبي العالمية" هو بيع المزيد من أصولها للقيام بعملية إعادة جدولة لديونها المتعثرة. وأفاد تقرير أصدرته موديز إن "دبي انك"، وهو المصطلح الذي تستخدمه للإشارة إلى الشركات العامة المملوكة من حكومة إمارة دبي، "بدأت بعرض بعض أنشطتها العالية الأداء، ولكن غير الأساسية للبيع" لمواجهة مشكلة ديونها. وأضاف التقرير: "من المرجح أن يكون بيع الأصول عملية طويلة، لا سيما إذا كانت الشركات تخطط لتجنب (ما يسمى بـ) "بيوع الذعر وحرق الأسعار".. الشركات الأكثر تعثرا مثل دبي العالمية.. قد لا تجد أمامها خيارا آخر سوى أن تصفي بسرعة بعض أصولها." وبحسب موديز، فإن للكيانات الأخرى في دبي، والتي يمكن أن تكون ظروفها المالية أفضل وتتعرض لضغوط أقل إلحاحا، فقد يكون أمامها فرصة أكثر للنجاة، إذ أن الشركات عادة تعود إلى أعمالها الأساسية، وتتصرف بالأصول غير الضرورية.

المصدر: **CNNArabic**

مبادلة: لا خطط لسندات والصندوق يعيد تمويل قرض بملياري دولار

قال مسؤول كبير يوم الخميس الماضي ان صندوق مبادلة الاستثماري المملوك لحكومة دبي لا يعتزم اصدار سندات وانه يجري محادثات مع البنوك لاعادة تمويل قرض بقيمة ملياري دولار يستحق في ابريل. وأبلغ ماثيو هرن مدير الخزانة بالمجموعة الصحفيين "بدأنا مباحثات مع البنوك وستتمخض عن شيء في الاسابيع القليلة القادمة. الهيكل الاجمالي لم يتقرر بعد." كانت الصفقة الاصلية لقرض مدته ثلاث سنوات بقيمة ملياري دولار في ابريل 2007 رتبه 21 بنكا. وبحسب بيانات لرويترز ال.بي.سي يزيد هامش القرض 17.5 نقطة أساس على سعر الفائدة بين البنوك في لندن (ليبور). وأضاف هرن أنه لا خطط فورية لدى الصندوق لاصدار سندات.

المصدر: Reuters

22 فبراير 2010

المشروعات الصغيرة و المتوسطة

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على هتمام كبير من قبل دول العالم كافة والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية ، والباحثين في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية ، وذلك بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل وإدرار الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي علاوة على دورها في تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية .وتشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة اليوم محور اهتمام السياسات الصناعية الهادفة إلى تخفيض معدلات البطالة في الدول النامية والدول المتقدمة صناعيا بصرف النظر عن فلسفاتها الاقتصادية وأسلوب إدارة اقتصادها الوطني وتكتسي المشروعات الصغيرة أهميتها في الدول العربية من مجموعة اعتبارات تتعلّق بخصائص هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، ونسب توفر عوامل الإنتاج، والتوزيع المكاني للسكان والنشاط .

اولا: مفهوم المشروعات الصغيرة و المتوسطة

لا يوجد اتفاق حول المقصود بالمشروع الصغير أو المشروع المتوسط، وهناك تعريفات ومفاهيم متعددة تعتمد على معايير مختلفة في التعريف، وبصفة عامة ومن الناحية العملية نجد أن هناك درجة من الخلط بين المشروع الصغير والمشروع المتوسط ولا توجد حدود فاصلة بينهما، ولكن ومن ناحية أخرى نجد أن هذه الحدود توجد بسهولة نسبياً بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من جانب وبين المشروعات الكبيرة من جانب آخر. وللتوضيح فإنه يمكن تعريف المشروعات الصغيرة أو المتوسطة من عدة زوايا أهمها ما يلي:

1-1 من حيث خصائص المشروع؛ حيث يتم وصف المشروعات الصغيرة أو المتوسطة بأنها: - من حجم صغير بالنسبة للمشروعات التابعة للصناعة التي تنتمي إليها. - يتم توفير رأس المال بواسطة المالك الفرد أو مجموعة محدودة من الملاك، أي تعتمد على التمويل الذاتي. - يقوم المالك أو الملاك بإدارة المشروع عادة. - يعمل المشروع في منطقة محدودة آما أن نطاق عملياته وأنشطته محدود عادة.

2-1 من حيث عدد العاملين؛ هناك اختلافات آبيرة من هذه الزاوية فهناك من يرى أن المشروع الصغير يعمل به عادة حوالي 10 أفراد بينما يعمل في المشروع المتوسط أآثر من ذلك 50 فرد - وحتى 100 فرد، وهناك من يرى أن عدد العاملين في المشروع الصغير من 1 عادة، وما زاد على ذلك وحتى 200 فرد يعتبر المشروع متوسطاً من حيث الحجم، وعادة ما يعرف المشروع الصغير من هذه الزاوية بأن عدد العاملين به أقل من 100 عامل والمشروع المتوسط أآثر من 100 وحتى 500 عامل.

3-1 من حيث رأس المال؛ وهو معيار مضلل لحد بعيد حيث لا يعكس رأس المال تماماً حجم الأعمال والذي قد يكون ضخماً في بعض المشروعات ذات رأس المال الصغير والعكس صحيح، هذا بالإضافة إلى أن قيمة رأس المال ومكوناته قد تختلف من مفهوم لآخر

4-1 من حيث المستوى التكنولوجي؛ حيث قد يعرف المشروع الصغير بأنه يعتمد على العمل اليدوي بدرجة آآبر، وفي الحقيقة فإن هناك علاقة وترابط بين المستوى التكنولوجي وعدد العاملين، فقد تجد مشروع به عدد محدود من العاملين مع درجة عالية من الآلية ويمثل إنتاجه وحجم عملياته حجم آبير يجعله يقع في فئة المشروعات الكبيرة والعكس صحيح. وفي الحقيقة فإن هناك أهمية لتعريف المشروع الصغير والمتوسط لعدة أسباب أهمها ما يلي: - إمكانية حصر وتصنيف المشروعات وفقاً لذلك في آل دولة. - تحديد مشكلات آل مجموعة وأساليب علاجها. - قياس المساهمة لكل مجموعة في الاقتصاد القومي لتقرير المساعدات والدعم المناسب لكل منها في ضوء ذلك.

ثانيا: المزايا الاقتصادية للمشروعات الصغيرة و المتوسطة

جرت العادة أن يتم قياس دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الاقتصاد من خلال ثلاثة معايير رئيسية هي المساهمة في التشغيل، الإنتاج وحصتها من العدد الكلي للمنشآت في الاقتصاد. وتظهر أهم المزايا لهذه المنشآت فيما يلي:

1. توفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة مصدر منافسة محتمل وفعلي للمنشآت الكبيرة وتحد من قدرتها على التحكم في الأسعار.
2. تعتبر هذه المنشآت المصدر الرئيس لتوفير الوظائف في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء.
3. هذه المنشآت هي عبارة عن بذور أساسية للمشروعات الكبيرة، مثلاً شركة بنيتون، بناسونيك...
4. تمتاز هذه المشروعات بأنها توفر بيئة عمل ملائمة حيث يعمل صاحب المشروع والعاملين جنباً إلى جنب لمصلحتهم المشتركة.
5. هذا النوع من المشروعات يساعد في تطوير وتنمية المناطق الأقل حظاً في النموالتنمية وتدني مستويات الدخل وارتفاع معدلات البطالة.
6. تعتبر هذه المشاريع من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الجدية

ثالثا: التحديات الأساسية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

1- الحصول على التمويل الكافي

يعد الحصول على التمويل ورأس المال إحدى العقبات التي تعترض نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكثير من البلدان النامية. فالهيكل القائم للقطاع التمويلي لا يخدم سوى الشركات والمشروعات الكبرى، فيما تطبق البنوك التجارية سياسات متشددة عند تمويلها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتعتبر غالبية البنوك أن تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مغامرة غير جذابة وذلك بسبب مجموعة كبيرة من العوامل التي تشمل عدم كفاية المعلومات ومن ثم ارتفاع تكلفة المعاملات المختلفة والشروط المطلوبة وعدم تلبية

المنتجات المالية لاحتياجات هذا القطاع على المدي المتوسط والطويل. وبالإضافة إلى هياكل الملكية، فإن هذه المشروعات من جانبها لا تحاول الاقتراب من مصادر التمويل الرسمي للأسباب التالية: التكلفة المرتفعة للائتمان المالي. طول وتعقيد المستندات والإجراءات المطلوبة للحصول على التمويل الرسمي. الشروط المفروضة. أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد تكون غير مسجلة، أي أنها تعمل في القطاع غير الرسمي من الاقتصاد ومن ثم فإن احتياجها للتمويل قد يلجئها لدخول الاقتصاد الرسمي وهو ما سيجعلها في مواجهة أحكام ولوائح معوقة لنشاطها. الكشف عن الموقف الضريبي والأعباء التي قد ترفضها الهيئات الضريبية غير الفاعلة. قد يسبب إفشاء المعلومات فقد المشروع لأسراره الخاصة في مواجهة منافسيه. خوف أصحاب المشاريع من تدخل البنوك في الشئون الداخلية لمشروعاتهم. غياب أي معلومات موثقة تتعلق بمزايا الحوكمة المؤسسية على أداء الشركة أو المشروع.

2- الشركات العائلية والملكية العائلية : من أهم الخصائص التي تتصف بها المشروعات ذات الملكية الأسرية هو عدم القدرة على الفصل بين الملكية وبين الإدارة، بما يستتبعه ذلك من عجز عن الفصل بين وظائف وخصائص كلا المعنيين. وتؤدى الملكية العائلية بهذا المعنى إلى عدد من المشاكل المتعلقة بمصداقية الشركة وذلك بسبب انعدام أي شكل من أشكال الضبط والتفاهم المتوازن بين المساهمين وأعضاء المجلس والملاك، كما أن واجبات ومسئوليات وامتيازات أفراد العائلة المالكة للشركة تكون غير محددة. وفي العادة تملك العائلة في الشركات العائلية الصلاحيات التي تخولها أن تقوم ومن طرف واحد بعزل مجلس الإدارة أو الهيمنة على قراراتهم. وعليه فإن مفهوم أعضاء المجلس المستقلين يكون أحد المفاهيم الغائبة في هذه الشركات. ولهذا السبب لا يسهل إقناعهم لطلب التمويل الخارجي. ومن بين القضايا الأخرى التي تعترض الشركات العائلية ما يلي: غياب السياسات الواضحة والتخطيط طويل الأمد. غياب الاستشارة الخارجية لتحديد الإستراتيجية الخاصة بالشركة. غياب الوضوح فيما يتعلق بالمزايا والمكافآت التي يتمتع بها أفراد العائلة المالكة للشركة. تعيين أفراد العائلة غير المؤهلين أو المفتقدين للمهارات والقدرات اللازمة لإدارة الشركة. عدم وجود معالم خطة واضحة لخلافة وتوارث الشركة.

3- عولمة الأسواق والمنتجات : يعد وجود قطاع نشط من المشروعات الصغيرة والمتوسطة جانباً مكملاً مهماً لاقتصاد أكثر انفتاحاً حيث يظهر واقع التجربة أن المشروعات الصغيرة المتوسطة تسهم بشكل كبير في زيادة الصادرات. وتوجد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على هيئة شبكات من الموردين والمشترين والمنافسين، وهي تأتي في العادة معتمدة على شركات كبيرة أخرى. ومع تصاعد مستوى العجز التجاري في البلدان النامية، فإن دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دفع الصادرات سوف

يصبح في غاية الأهمية والخطورة. وترجع أهمية إرساء هذه الروابط الدولية للأسباب التالية: النفاذ إلى الأسواق العالمية الحصول على أحدث التقنيات في الإنتاج والتصنيع. الحصول على دعم الجهات الاستثمارية الكبرى في العالم تحقيق مستوى أعلى من الصادرات. ومن شأن التواجد في الأسواق العالمية أن يساعد هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الانفتاح على العالم ومعرفة أهمية الابتكار. فإن الحصول على أحدث التقنيات بالنسبة لهذه المشروعات في البلدان النامية يعد أمراً في غاية الأهمية.

رابعا اساليب الدعم المستقبلية للمشروعات الصغيرة و المتوسطة فى الدول العربية

طلبت الدول العربية عن طريق المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الصناية والتعدين ضرورة وضع وتنفيذ برنامجا عربيا لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة لدعم برامجها القطرية وزيادة فعاليتها، ودعوة اليونيدو لتبني هذا البرنامج وتنفيذه بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين لما لليونيدو من خبرة في تنفيذ وإنجاح مثل هذه البرامج في مناطق اخرى من العالم وما للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين من دور في توحيد الرؤية تجاه فعاليات هذا البرنامج لإكسابه الجدوى المطلوبة وتعميم الفائدة على كامل المنطقة العربية وإمكانيات مواصلة وتكامل نتائج البرنامج مع برامج اخرى تنفذها لتنمية القطاع الصناعي في الدول العربية. يهدف البرنامج بشكل أساسي الى: - زيادة وتيرة إقامة المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة. - زيادة حظوظ نجاح الصناعات الفتية. - تأهيل وتحديث الصناعات القائمة. - رعاية الرواد وأصحاب المبادرات من المقاولين الشباب والنساء. - توفير المزيد من فرص العمل اللائق والكسب الشريف. - زيادة الاستفادة من الموارد المحلية. - المحافظة على البيئة من خلال الترويج لمشاريع صناعية صغيرة ومتوسطة صديقة للبيئة. - زيادة التوافق بين مخرجات التعليم التقني وسوق الشغل. - إعطاء فرص اكبر للولوج للقطاعات الإنتاجية الكثيفة المعرفة وذات التقنيات العالية. يحتوي البرنامج على عدد من المكونات تحتاجها الدول العربية لتنمية وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة لزيادة تنافسيتها لتلعب دورا أكبر في التنمية الشاملة. وهذه المكونات هي:

1- دعم البنية التحتية للجودة: 2- الترويج لإقامة الحاضنات ودعم المشاريع المحتضنة 3- - تأهيل وتحديث الصناعات الصغيرة والمتوسطة 4- دعم القدرات الإنتاجية والتسويقية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة 5- الترويج لإقامة وتطوير أقطاب وتجمعات الصناعات الكثيفة المعرفة والعالية التقنية 6 - الترويج لإقامة المشاريع النسوية والمشاريع الموجهة لذوي الاحتياجات الخاصة

خامسا المشروعات الصغيرة و المتوسطة فى الامارات (نقلا عن جريدة الاتحاد—الملحق الاقتصادي)

تنتشر في الإمارات العربية المتحدة المؤسسات الداعمة للأفراد بهدف تمكينهم من تنفيذ مشروعات تجارية خاصة بهم، وفي العاصمة أبو ظبي تعددت تلك المؤسسات والبرامج مثل "صندوق خليفة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة" و"ريادة" و"مبدعة"ويؤكد الخبراء أن مبادرات أبو ظبي لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تأتي ضمن التخطيط الإستراتيجي لدولة الإمارات، مشيرين إلى أن غياب "ثقافة المستثمر" تشكل العائق الأهم أمام تلك المشروعات. ويقوم صندوق خليفة ، بإعداد دورات تدريبية حول كيفية تنظيم وتأسيس المشروع، وتوفير الخدمات الاستشارية في مجالات الإدارة والمحاسبة والتسويق ويوفر الصندوق -البالغ رأسماله 300 مليون درهم- الحلول التمويلية لصغار المستثمرين، ويقدم أفكاراً استثمارية، إضافة إلى المعونات الفنية والتقنية ومن مجموع 1400 مشروع تغطي مختلف القطاعات الاقتصادية قدمت إلى الصندوق، تمت الموافقة على دراسة 15 مشروعاً. يتأهب قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الإمارات إلى الانطلاق نحو آفاق جديدة خلال المرحلة القليلة المقبلة، ولعب دور أوسع في دعم الاقتصاد الوطني، وذلك بعد الجهود المكثفة التي تبذلها الدولة لتعزيز ريادة هذا القطاع الذي يوفر أكثر من 86% من فرص العمل في الإمارات، وهي النسبة الأعلى بين دول منطقة الشرق الأوسط، . وتسهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدولة بنسبة 30% من الناتج المحلي الإجمالي للإمارات، وتستحوذ على 90% من قطاع الأعمال، ووفقا لتقرير حديث اكد نجاح الإمارات تدريجياً في تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل من خلال اتباع استراتيجية للتنوع الاقتصادي قادت إلى زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج بنسبة 60%، لافتا إلى أن الإمارات تعكف حالياً على وضع تعريف عالمي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي يتوقع أن يتراوح حجم أعمالها ما بين 10 إلى 25 مليون دولار. وأوضح التقرير الذي حمل عنوان «الأهمية المتزايدة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الشرق الأوسط» أن النسبة الأكبر من هذه المشاريع في الإمارات تتركز في القطاع التجاري الذي يسهم بنحو 16% من الناتج غير النفطي، يليه قطاع الخدمات الذي يسهم بنسبة 40% من الناتج حيث تكثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال النقل والتخزين والاتصالات والإنشاءات. أما في مجال التصنيع، أشار التقرير إلى الدور المهم الذي تلعبه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في هذا القطاع خاصة في المنتجات المعدنية والمعدات والآلات، لافتا إلى استفادة هذه المشاريع من الميزة التي يتمتع بها نشاط التصدير وإعادة التصدير في دبي والتي تقع ثالث اكبر محور عالمي في هذا المجال. ووفقا للتقرير، تبلغ مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي في مصر ما نسبته 80%، مقارنة مع 50% في المملكة الأردنية الهاشمية و30% في الإمارات، بينما تمثل 99% من إجمالي الأنشطة الاقتصادية في لبنان. وتوفر هذه المشاريع 86% من فرص العمل في الإمارات مقارنة مع 75% من فرص العمل في القطاع الخاص بمصر و82% في لبنان و60% في الأردن و25% في المملكة العربية السعودية. كما تستحوذ هذه المشاريع على 90% من قطاع الأعمال في الإمارات والسعودية التي تشكل فيها كذلك نسبة 70% من الشركات في القطاع الصناعي، مقارنة مع 99% في القطاع غير الزراعي بمصر و98% من الشركات المسجلة في الأردن. ولفت التقرير إلى ان الإمارات تبذل جهودا كبيرة في تعزيز دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث تعكف حاليا على تأسيس مجلس لدعم هذه المشاريع وتقوم وزارة الاقتصاد على بلورته بهدف تقديم الدعم المالي والفني وتدريب الكوادر الوطنية من خلال المؤسسات والجهات المهتمة بدعم مشاريع الشباب، والاستفادة من الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية والدولية فيما يتعلق بهذا القطاع. تعكف وزارة الاقتصاد على تحديد أهداف مجلس المشاريع الصغيرة والمتوسطة بما يسهم في انسيابية قضية التمويل مثل ابتكار برامج تمويلية مشتركة لتخفيف الضغط المالي على أصحاب هذه المشاريع، إضافة إلى أهمية العمل على إيجاد إطار تشريعي وقانوني يواكب الشروط التي يتطلبها الاتحاد الأوربي في هذا المجال. وتتضمن المهام الرئيسية للمجلس وضع نظام اتحادي لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعم الابتكار في إطار التوجهات الاتحادية، إضافة إلى تأسيس صندوق اتحادي لتقديم الدعم المالي بالتعاون بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية. كما تتضمن المهام الرئيسية للمجلس اقتراح التشريعات والقوانين المناسبة لدعم هذا القطاع وضمان تقديم التسهيلات القانونية والمالية، مع وضع السياسات المناسبة واعتماد آلية التنفيذ.